جامـــعة الـوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية **السنة الجامعية: 2020/19**

المستوى: ثالثة اقتصاد كمي **مقياس: المحاسبة الوطنية**

محاضرات في مقياس المحاسبة الوطنية

مفهوم المحاسبة الوطنية

لا يوجد تعريف عام للمحاسبة الوطنية وهذا راجع إلى كون المحاسبة الوطنية تتأثر بالتيارات والمذاهب الاقتصادية، ولا تنشأ بمعزل عنها، لذلك توجد عدة تعريفات وإن اختلف أسلوبها إلا أن معظمها يتفق على بعض العناصر الأساسية.

- **فالمحاسبة الوطنية** عبارة عن إعداد تقرير إحصائي شامل عن النشاط الاقتصادي لأي بلد، ويهدف التقرير إلى قياس الإنتاج الكلي من جميع القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي.
- **المحاسبة الوطنية** وسيلة وإطار منهجي صمم خصيصا لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي في مجتمع معين، وعرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة، تصلح أساسا لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة وترشيد عملية رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لتعرجات المسار الاقتصادي.
- كذلك تعتبر **المحاسبة الوطنية** أداة وطريقة محاسبة تستخدم المعطيات الإحصائية بغية إعطاء صورة رقمية شاملة ومبسطة عن اقتصاد قومي خلال فترة زمنية معطاة عادة سنة.

وأخيرا يمكننا تحديد تعريف مبسط وشامل لمفهوم المحاسبة الوطنية، وهو أن:

- **المحاسبة الوطنية** هي الأداة التسجيلية والتحليلية التي تقدم لنا صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما ولفترة معينة على شكل جداول رقمية جامعة، يمكن على ضوئها التنبؤ بمسار الاقتصاد واتخاذ القرارات اللازمة لإصلاحه.

يمكن من خلال مجموع التعريفات المشار إليها، أن نبين بعض العناصر المشتركة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تهتم المحاسبة الوطنية بدراسة مجتمع معين ملموس خلال فترة زمنية معينة.
- تقدم صورة شاملة للاقتصاد، كما تبين نشاط القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي.
- المحاسبة الوطنية وصف مبسط للحياة الاقتصادية لبلد ما.
- تبين الصورة الرقمية لنشاطات القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني.

الجدوى من دراسة المحاسبة الوطنية

تتمثل أهمية دراسة المحاسبة الوطنية في:

- تسمح لنا بتفسير الماضي الاقتصادي وتحليل الوضعية الحالية لاقتصاد ما، يمكن على ضوئها التنبؤ بالمسار الاقتصادي.
- تمكن أصحاب القرار على المستوى الكلي من اتخاذ قرارات منسجمة ومتناسقة، وهذا نتيجة لما تتيحه من جداول ومجمعات اقتصادية مختلفة.
- من خلالها يمكن مراقبة وتحليل الانحراف الواقع بين ما تم تنفيذه وبين ما كان مقررا.
- تمكننا من معرفة الارتباط بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتخبرنا عن هيكل ونمو الاقتصاد الوطني.

أهداف المحاسبة الوطنية

يمكن تلخيص أهداف المحاسبة الوطنية فيما يلي:

- قياس قيمة الدخل الوطني وتحليل مصادر الحصول عليه وكيفية توزيعه على مختلف فئات المجتمع، مما يساعد السلطات العامة في رسم سياستها الاقتصادية والاجتماعية.
- قياس وتحليل كمية التدفقات المالية للدولة ومصدرها وتطورها بالمقارنة مع التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مما يساعد في رسم السياسات المالية وأثر ذلك على التدفقات الحقيقية.
- قياس الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التي تطرأ عليها، مما يكون له أثر فعال في رسم السياسة الاقتصادية التي تتناسب وهذه الطاقة الإنتاجية وبالتالي وضع الخطط الاقتصادية بما يضمن الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المتاحة.
- تبين العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومدى اعتمادها على بعضها البعض، وعلى قطاع العالم الخارجي.

وظائف المحاسبة الوطنية

– **الوظيفة التقليدية:** بمقتضى هذه الوظيفة تقوم المحاسبة الوطنية بإمدادنا بمجموعة من الإجماليات (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، التصدير، الاستيراد...)، أي أنها تقيس لنا جانبا معينا من جوانب النشاط الاقتصادي، هذه العناصر تعطينا صورة متكاملة عن الأبعاد المختلفة لمجمل النشاط الاقتصادي.

– **الوظيفة التحليلية:** إذا كانت الوظيفة التقليدية تقوم على تسجيل وتشخيص كل البيانات المطلوبة، فإن الوظيفة التحليلية تقوم على تحليل تلك البيانات التي تم تسجيلها، هنا التقييم من أجل الحكم على أداء الاقتصاد القومي خلال الفترة الزمنية المحددة والتعرف على مواطن القوة والضعف في المسار العام الاقتصادي.

– **الوظيفة التنبؤية:** تعتبر هذه الوظيفة أحدث وظائف المحاسبة الوطنية وأكثرها تطورا، إذ تعتبر هذه الوظيفة أداة هامة لاستطلاع صورة الموقف الاقتصادي والمسار الاحتمالي للاقتصاد القومي خلال السنة المقبلة، وذلك من خلال السلوك المتوقع للإجماليات الرئيسية كالاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الصادرات.. وأثر ذلك على التوازنات الأساسية في الاقتصاد (كعجز ميزانية الدولة...)

– **وظيفة المقارنات الدولية**: تعتبر هذه الوظيفة جد هامة على الصعيد الدولي، وهي تعكس مدى مواكبة الحسابات الاقتصادية القومية لعمليات التطور في المجتمعات المتقدمة أو المتطورة.

مما سبق نرى أن **الوظيفة التقليدية** للمحاسبة الوطنية تتمثل في تصوير وتسجيل كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي خلال فترة محددة، وبعد ذلك تأتي **الوظيفة التحليلية** التي تهتم بدراسة وتحليل الاقتصاد الوطني ومختلف العلاقات التي تحكمه و تؤثر فيه، وهناك أيضا **الوظيفة التنبؤية** التي تمكننا من القيام بعملية الاستشراف لكل ما يرتبط بالاقتصاد الوطني انطلاقا مما قدمته المحاسبة الوطنية من معطيات وأرقام، كما أن المحاسبة الوطنية تسمح لنا بإجراء **المقارنات الدولية** فيما يتعلق بكل ما يرتبط بالأداء الاقتصادي للدول.

معيار الإقامة في المحاسبة الوطنية

إن المحاسبة الوطنية تهتم فقط بنشاط الأعوان المقيمة، ومن هنا كان من الضروري تحديد **مفهوم الإقامة**، إذ أن الاقتصاد الوطني هو عبارة عن مجموع الوحدات المقيمة التي لها نشاط دائم في القطر الاقتصادي.

القطر الاقتصادي: يعرف على أنه القطر الجغرافي الوطني (بحدوده الإقليمية) مضافا إليه الممثليات الوطنية في الخارج مطروحا من ذلك ممثليات الدول الأجنبية والهيئات الدولية في الوطن.

إذا مما سبق **المقيم** في دولة ما، هو الشخص الذي يعيش في تلك الدولة بشكل دائم، أما **غير المقيم** ينطبق على الأفراد والجماعات والمؤسسات الأجنبية.

المعيار الزمني في المحاسبة الوطنية

إن تحديد المعيار الزمني يسمح لنا بتحديد الفترة الزمنية التي يلاحظ خلالها نظام الحسابات القومية ويقيس العمليات الاقتصادية التي تجريها الأعوان الاقتصادية المقيمة على القطر الاقتصادي.

عادة تحدد السنة كمعيار زمني، حيث يمكن ملاحظة وقياس العمليات الاقتصادية التي تجريها الأعوان الاقتصادية المقيمة على القطر الاقتصادي، والتحديد الزمني يبدأ من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة.

عمليات النشاط الاقتصادي

إن الوحدات الاقتصادية تنجز عددا لا متناهيا من العمليات فيما بينها، والتي يمكن تصنيفها حسب طبيعتها (أي حسب سلوكها الاقتصادي). ويمكننا وصف العمليات بين الوحدات عن طريق **الدارة الاقتصادية** (حركة التدفقات الاقتصادية في اقتصاد معين)، حيث يمكن تمثيل النشاط الاقتصادي لكل الأعوان الاقتصادية من خلال أربعة وظائف كبرى: التمويل، الإنتاج، التوزيع والإنفاق.

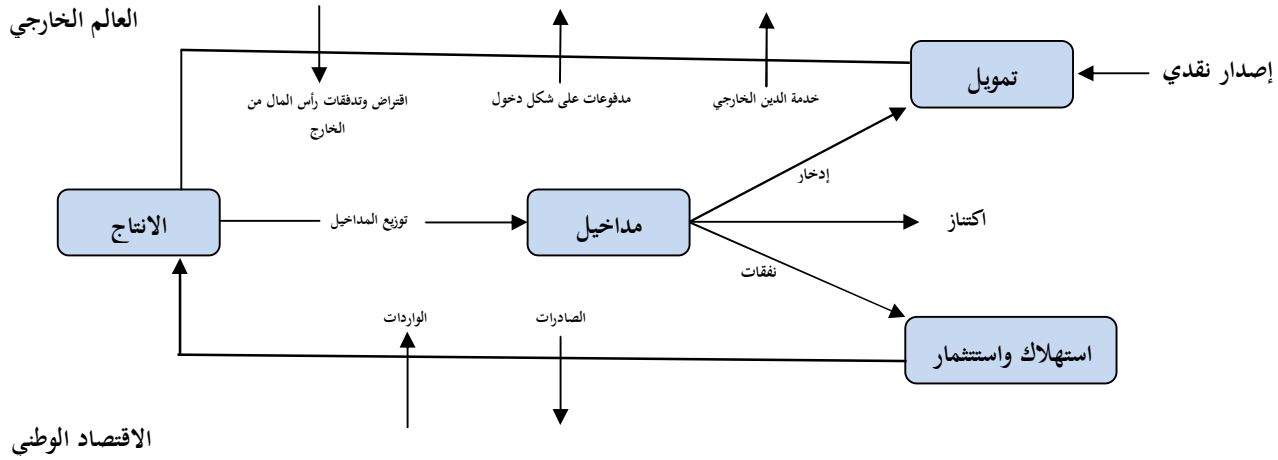

-- الدارة الاقتصادية في اقتصاد مفتوح --

من خلال الدارة الاقتصادية يجب معرفة ما يلي:

- لكي يتحقق التوازن العام على المستوى الكلي، لابد من تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد القومي (أي بمعنى الإنتاج يعادل الدخل على المستوى الاقتصادي الكلي)
- جملة الموارد المتاحة في الاقتصاد القومي خلال سنة هي عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مضاف إليها صافي الاقتراض والتحويلات من الخارج.
- عند إضافة الواردات إلى الإنتاج الوطني نتحصل على العرض الكلي للسلع والخدمات داخل الإقليم الوطني.
- يتكون الطلب الكلي من كل من: الاستهلاك، الاستثمار والصادرات.

إذن لتحقيق التوازن، أي العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، نتحصل على المعادلة التالية:

الإنتاج + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات

الدارة الاقتصادية ذات عونين اقتصاديين:

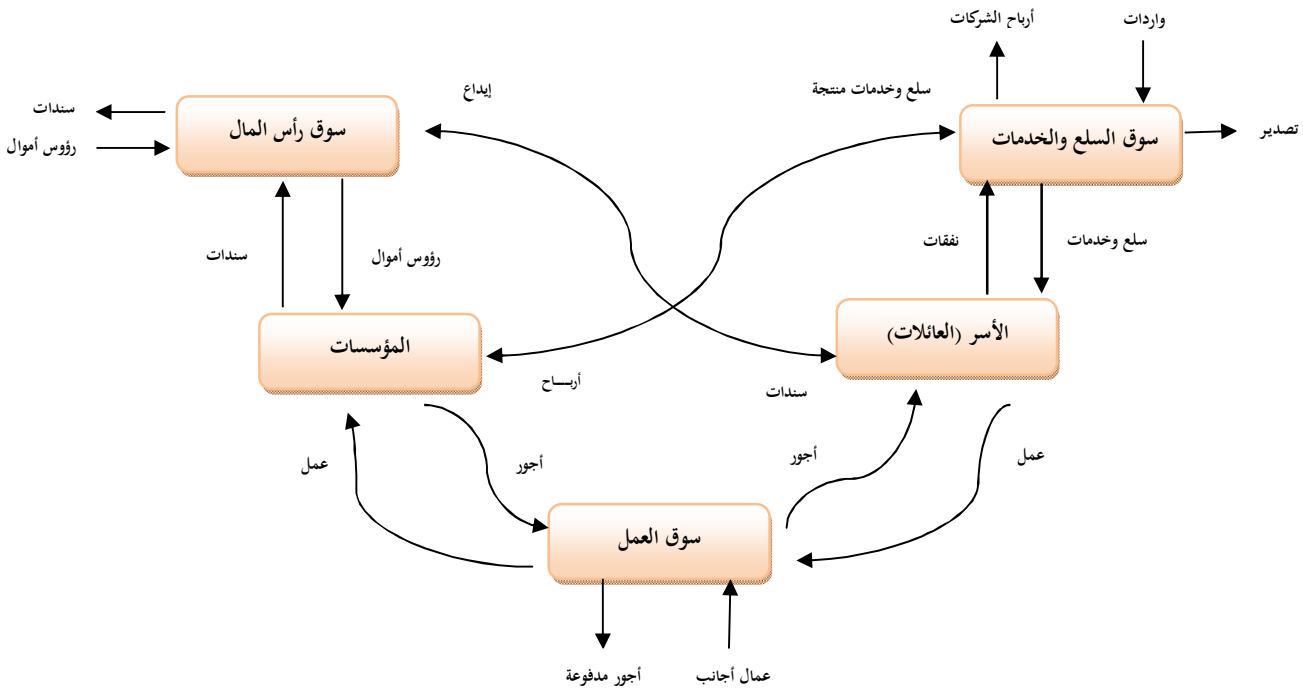

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أنه هناك نوعين من التدفقات تحصل بين الأعوان الاقتصادية المختلفة، وهي تدفقات حقيقية وتدفقات نقدية، فعلى سبيل المثال التدفقات بين العائلات والمؤسسات تتمثل في:

- **تدفقات حقيقية:** تتمثل في السلع والخدمات التي تتلقاها العائلات من المؤسسات، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج التي تتلقاها المؤسسات من العائلات.
- **تدفقات نقدية:** تتمثل في الدخل الذي تحصل عليه العائلات نتيجة إنفاق قطاع المؤسسات، والعكس الدخل التي تحصل عليه المؤسسات نتيجة بيعها لسلعها.

ويمكن تلخيص مختلف العمليات الاقتصادية التي تتضمن المحاسبة الوطنية فما يلي:

– **العمليات على السلع والخدمات:** هذه العمليات تعطينا فكرة واضحة عن أصل وطبيعة الموارد المستخدمة من قبل البلد والسلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة، أي هي كل المعاملات التي تخضع لها السلع والخدمات الإنتاجية المتاحة للبلد خلال فترة زمنية عادة سنة، كما تخبرنا عن مصدر وطبيعة موارد البلد من السلع والخدمات واستخداماتها. ونميز في هذه الحالة (العمليات) بين الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمارات، تغير المخزون، الصادرات والواردات.

– **عمليات التوزيع:** هي كل العمليات التي يكون موضوعها توزيع أو إعادة توزيع المداخيل ما بين الوحدات المؤسسية، من بين هذه العمليات نذكر الأجور المدفوعة للعائلات، كذلك الضرائب المجمعة من قبل الإدارة العمومية.

– **العمليات المالية:** هي كل المعاملات التي تظهر تغيرات في قروض وديون الوحدات المؤسسية (الديون والحقوق) خلال فترة زمنية معينة، مثال ذلك الودائع في الحسابات البنكية، القروض ....

تحديد الوحدات الاقتصادية (المتعاملون الاقتصاديون):

إن تجميع الوحدات الاقتصادية تعتبر من أهم الضروريات لبناء نظام الحسابات الاقتصادية القومية، إذ أن هذه الوحدات تعد بالملايين وتتناثر في الاقتصاد القومي، لذلك لابد من تجميعها ضمن مجموعات متجانسة من حيث نمط السلوك الاقتصادي. يتم تجميع الوحدات الاقتصادية وفقا للوظيفة الأساسية التي تقوم بها هذه الوحدات في مجمل الحياة الاقتصادية، فيتم تقسيم وتجميع الوحدات التي تقوم بنشاط إنتاجي ضمن قطاع واحد، وكذلك جميع الوحدات التي تقوم بنشاط استهلاكي ضمن قطاع آخر، وتلك الوحدات التي تقوم بنشاط خدمي ضمن قطاع ثالث وهكذا.

التقويم بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة

إن من أهم الاستخدامات للمحاسبة الوطنية هو دراسة نمو الوحدات الاقتصادية عبر الزمن وهذا ما يفترض عدم تغير الأسعار.

من الناحية العملية في المحاسبة الوطنية نلجأ إلى تقويم الوحدات الاقتصادية حسب **الأسعار الجارية** خلال السنة المعتبرة، إلا انه للمقارنة الصحيحة لمستويات نفس الوحدات الاقتصادية في سنوات مختلفة يجب أن نأخذ في الحسبان تأثير تغيرات الأسعار عبر الزمن وهذا باستعمال ما يسمى **بالأسعار الثابتة**.

- **الأسعار الجارية:** هي الأسعار الخاصة بكل سنة بتقلباتها وتغيراتها.
- **الأسعار الثابتة:** هي تلك الأسعار التي يلجا إلى التقويم بها انطلاقا من أسعار سنة معينة كأساس لتقويم مختلف المقادير في السنوات الأخرى وذلك بهدف إزالة اثر التقلبات الحاصلة في الأسعار.

الأسعار الجارية ومؤشر القيمة Indice de valeur (Iva) : هو مؤشر يقيس درجة نمو المقادير الاقتصادية (الوحدات) بقيمها، دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في الأسعار.

مؤشر القيمة $= 100 \times \frac{\text{كمية الانتاج سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة}}{\text{كمية الانتاج سنة الأساس بأسعار سنة الأساس}}$ $IVa = \frac{Q_{t1} \times Pr_{t1}}{Q_{t0} \times Pr_{t0}} \times 100$

الأسعار الثابتة ومؤشر الحجم Indice de volume (Ivo) : هو مؤشر يقيس درجة نمو المقادير الاقتصادية (الوحدات) بأحجامها، وذلك بإزالة أثر التغيرات الحاصلة في الأسعار عن طريق اعتماد الأسعار الثابتة.

مؤشر الحجم $= 100 \times \frac{\text{كمية الانتاج سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس}}{\text{كمية الانتاج سنة الأساس بأسعار سنة الأساس}}$ $IVo = \frac{Q_{t1} \times Pr_{t0}}{Q_{t0} \times Pr_{t0}} \times 100$

مؤشر السعر Indice des Prix (IPr): هو مؤشر يقيس درجة التغيرات الحاصلة في أسعار منتج معين أو منتجات معينة خلال فترة ومنية معينة.

مؤشر السعر $= 100 \times \frac{\text{كمية الانتاج سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة}}{\text{كمية الانتاج سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس}}$ $IPr = \frac{Q_{t1} \times Pr_{t1}}{Q_{t1} \times Pr_{t0}} \times 100$

نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
Système des Comptes Economiques Algériens (S C E A)

أحدثت الجزائر خلال سنة 1977 نظاما جديدا للحسابات القومية يطلق عليه نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية وذلك على ضوء نظامي الأمم المتحدة للحسابات القومية وحسابات الناتج المادي.

لقد تم وضع نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية من جانب المحاسبين الجزائريين من واقع الاقتصاد الجزائري مع الاستفادة من النظامين العالميين، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات التالية:

- أن يعكس النظام الواقع الاقتصادي في الجزائر.
- تحسين المعلومات الإحصائية من حيث التفاصيل والدقة.
- إمكانية القيام بالتحليل الاقتصادي.
- استخدام النظام في مجال التخطيط.

قطاعات الاقتصاد الوطني وفــق S C E A

لتجميع الأعوان (الوحدات) الاقتصادية يعتمد نوعين من التصنيف، تصنيف للوحدات على شكل قطاعات وتصنيف في شكل فروع.

من الواضح أن الوحدات المؤسسية مثلما عرفنا كثيرة ومتنوعة، ولهذا نلجأ إلى تجميعها في قطاعات وفق تصنيف مؤسسي يرتكز على الوظيفة الاقتصادية الأساسية لهذه الوحدات، ومن هنا **يعرف القطاع المؤسسي** على أنه مجموع الوحدات المؤسسية التي لها سلوك اقتصادي متشابه (لها نفس النشاط الأساسي).

يميز S C E A بين أربعة قطاعات مؤسسية وشبه القطاع (العالم الخارجي):

1- قطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية (S.Q.S)

Les Sociétes et les quasi Sociétes productives non financières (S.Q.S)

يتكون هذا القطاع من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية القابلة للتسويق، أما أشباه الشركات الإنتاجية فيقصد بها فروع الشركات الأجنبية في الجزائر.

2- قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة (M.E.I)

Les Ménages et les entreprises individuelles (M.E.I)

يتكون هذا القطاع من مجموع الوحدات المقيمة والتي وظيفتها الأساسية الاستهلاك، كما أنه يدخل ضمن هذا القطاع المؤسسات الفردية الصغيرة مثل الأطباء الخواص، المحامون ... الخ، سبب هذا الربط لكون المؤسسات الفردية الصغيرة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المنفصلة عن شخصية المالكين، ففي الواقع من الصعب التمييز بين النشاط المهني للطبيب وبين نشاطه كرب عائلة أو الفصل بين ممتلكاته المهنية وممتلكاته العائلية، فالطبيب يستخدم سيارته الخاصة لنشاطاته المهنية ولنشاطاته العائلية، ويكون من الأفضل لتحليل سلوكات التوزيع، التراكم والتمويل ربط المؤسسات الفردية الصغيرة بالعائلات.

3- القطاع المالي أو المؤسسات المالية (I.F)

Institutions Financières (I.F)

يتكون هذا القطاع من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية تمويل الاقتصاد، مثل البنوك، شركات التأمين ... الخ.

4- القطاع الإدارة العمومية (A.P)

Administration Publique (A.P)

يتكون هذا القطاع من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية هي توفير الخدمات بشكل مجاني أو شبه مجاني، كالتعليم، الصحة، العدالة ... الخ. (يتكون من الوزارات والمديريات الملحقة بالوزارات)

5- قطاع العالم الخارجي أو باقي العالم (R.D.M)

Les secteur de reste du Monde (R.D.M)

ويضم هذا القطاع كل المعاملات الموجودة بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة، هذا القطاع ليس قطاعا بالمعنى الصحيح لكونه يشمل عدة وحدات مؤسسية غير متجانسة، هذا القطاع يظهر إجمالي التدفقات بين الاقتصاد الوطني وباقي العالم.

العـمليات الاقتـصادية

يمكن تقسيمها وفــق S C E A إلى ثلاثة مجموعات:

1- العمليات على السلع والخدمات:

وتضم العمليات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والتراكم والصادرات والواردات.

أ – الإنتاج: هو العملية التي تؤدي إلى خلق منافع لها قيمة اقتصادية، أو هو العملية التي تؤدي إلى خلق سلع وخدمات بهدف إشباع الحاجات الفردية والجماعية في مجتمع ما، ولها سعر أو تكلفة اقتصادية قابلة للتقييم سواء كانت هذه المنتجات مادية أو خدمات.

ب– الاستهلاك: ويقسم ال استهلاك إنتاجي أو وسيط واستهلاك نهائي.

- **الاستهلاك الإنتاجي (CP) Consommation productive:** هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة.
- **الاستهلاك النهائي (CF) Consommation finale:** هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة.

جـ– التراكم الخام للأصول الثابتة (ABFF) Accumulation brute des fonds fixes: لعون اقتصادي وطني على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في ثروة هذا العون (من أصول ثابتة وسلع تجهيز) خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

إن S C E A يميز بين التراكم الخام للأصول الثابتة والتراكم الخام (AB) حيث أن:

التراكم الخام = التراكم الخام للأصول الثابتة + التغير في المخزون

AB = ABFF + VS

– الاهتلاكات (Am) Amortissement: تعتبر الاهتلاكات متضمنة في ABFF حيث أن:

الاهتلاكات = التراكم الخام للأصول الثابتة – التراكم الصافي للأصول الثابتة

ABFF = ANFF + Am → Am = ABFF - ANFF

ونعني بالاهتلاك قيمة النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن، وهو محاسبيا عبارة عن مخصصات

سنوية يكونها المحاسب بهدف استبدال أو إحلال آلة بعد اهتلاكها نهائيا.

د– تغير المخزون (VS) variation de stock: يعتبر المخزون كل السلع الموجودة عند عون إنتاجي مقيم.

وتغير المخزون ما هو إلا الفرق بين المدخلات والمخرجات من المخزون خلال العام.

تغير المخزون = المدخلات من المخزون – المخرجات من المخزون

هـ– الصادرات (X) Les exportations: هي مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل الأعوان المقيمة والمحولة بصفة نهائية إلى غير المقيمين.

و– الواردات (M) **Les importations**: هي مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل الأعوان غير المقيمة والمحولة بصفة نهائية للمقيمين.

استنتاج: مما سبق نرى أن العمليات السابقة لا تخلو من كونها موارد واستخدامات للوطن، علما أن الموارد لابد أن تكون مساوية للاستخدامات خلال السنة، بمعنى أن:

الإنتاج الكلي + الواردات = الاستهلاك + التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + الصادرات

$$PTB + M = CP + CF + ABFF + VS + X$$

وعلى هذا الأساس يمكن إعداد ما يسمى **بميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات**.

الموارد RESSOURCES		الاستخدامات EMPLOIS	
الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق	PTB_{Pm}	الاستهلاك الإنتاجي	CP
الواردات	M	الاستهلاك النهائي	CF
		التراكم الخام للأصول الثابتة	ABFF
		تغير المخزون	VS
		الصادرات	X
المجموع:	∑:	**المجموع:**	∑:

مجمعات الإنتاج في S.C.E.A

تعرف المحاسبة الوطنية **المجمعات** على أنها تركيب لمقادير تقيس نتيجة النشاط الاقتصادي الوطني وتستعمل كمؤشر لأداء الدولة خلال فترات زمنية معينة.

1– الإنتاج الكلي الخام PTB La production total brute: هو مجموع الإنتاج الخام للفروع الإنتاجية، ويشكل موضوعا للاستخدامات النهائية والوسيطة في آن واحد.

ويمكن حساب الإنتاج من خلال ثلاث طرق: طريقة الإنتاج، الإنفاق وطريقة المداخيل.

– الإنتاج الكلي الخام من منظور الإنتاج: لكون كل عملية إنتاج تتطلب استهلاك مواد أولية تضاف إليها قيمة زائدة تسمى **القيمة المضافة** (La valeur ajoutée).

وعليه فإن: الإنتاج الخام = استهلاك إنتاجي + قيمة مضافة. $PB = CP + VAB$

هذا على مستوى قطاع أو فرع، أما على المستوى الوطني **فإن:**

الإنتاج الكلي الخام = مجموع الإنتاج الخام للفروع أو القطاعات $PTB_{PP} = \sum PB = \sum CP + \sum VAB$

هذه صيغة الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج.

أما إذا أردنا حساب الإنتاج بسعر السوق فينبغي إضافة الضرائب والحقوق والرسوم على الواردات (DT/M).

Droits et taxes sur les importations :(DT/M) $PTB_{Pm} = PTB_{PP} + TVA + DT/M$

$$La\ PTB_{Pm} = \sum CP + \sum VAB + TVA + DT/M$$

إن مجموع الإنتاج الكلي الخام مادام يعبر عن مجموع إنتاج الفروع أو القطاعات، فإن هناك مشكلة تتمثل في أن إنتاج فرع ما أو قطاع قد يدخل في إنتاج قطاع أو فرع آخر كاستهلاك وسيط، وهذا ما يطرح مشكلة التكرار (الازدواج في عملية الحساب) وعدم التعبير الحقيقي على محتوى الإنتاج، ولتوضيح ذلك **نعرض المثال التالي:**

- ليكن لدينا اقتصاد مكون من مؤسستين A و B حيث قامت المؤسسة A بإنتاج خزانات معدنية بقيمة 15 مليون دج، بعدما استخدمت ما قيمة 5 مليون دج من الصفائح المعدنية التي أنتجتها المؤسسة B.
- **المطلوب:** حساب الإنتاج الكلي الخام لهذا الاقتصاد.

لدينا: $PTB_{PP} = \sum PB = PB_A + PB_B = 15 + 5 = 20\ MDA$

نلاحظ أن قيمة الصفائح المعدنية قد حسبت مرتين، مرة بصفتها إنتاج للمؤسسة B ومرة أخرى بصفتها استهلاكات وسيطية للمؤسسة A، مما أدى إلى تضخيم قيمة الإنتاج، ولحل هذا المشكل يجب استخدام مفهوم القيمة المضافة أثناء حساب الإنتاج الكلي للبلد (تتمثل القيمة المضافة الخامة للمؤسسة في القيمة التي أضافتها المؤسسة على الاستهلاكات الوسيطية للحصول على منتجات نهائية).

إن استخدام القيمة المضافة لحساب الإنتاج الكلي الخام للبلد يؤدي إلى استعمال **مجمع جديد آخر هو:**

– الإنتاج الداخلي الخام PIB La production intérieure brute وهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات المنتجة والتي تشكل موضوعا للاستخدام النهائي فقط، حيث:

$$La\ PIB = La\ PTB - CP$$

$$La\ PIB = \sum VAB + TVA + DT/M$$

– الإنتاج الكلي الخـام من منظـور الإنفاق: انطلاقا من ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات لدينا:

$$La\ PTB_{Pm} + M = CP + CF + ABFF + VS + X$$

$$La\ PTB_{Pm} = CP + CF + ABFF + VS + X - M$$

في حين أن: الإنتاج الداخلي الخام = الإنتاج الكلي الخام – الاستهلاك الوسيط $La\ PIB = La\ PTB - CP$

وعليه: $La\ PIB = CF + ABFF + VS + X - M$

إن حقل الإنتاج في SCEA ضيق بالمقارنة مع حقل الإنتاج في نظام الأمم المتحدة، وهذا يعني انه هناك قطاعات وفروع كثيرة أهملت من حساب الإنتاج الوطني، وهذا ما يجعل المقارنة مع المجمعات الدولية غير ممكنة، ومن اجل ذلك (المقارنة) نلجأ إلى **مجمع آخر هو: الناتج الداخلي الخام (Le PIB)**

– الناتج الداخلي الخام (Le produit intérieure brute) يختلف عن **الإنتاج الداخلي الخام**، لأن الناتج الداخلي الخام يأخذ بعين الاعتبار مداخيل الفروع غير الإنتاجية من وجهة نظر النظام الجزائري (SCEA).

الناتج الداخلي الخام = الإنتاج الداخلي الخام + مداخيل الفروع غير الإنتاجية – الإيجارات

$$Le\ PIB = La\ PIB + R/BNP - Loyers$$

حيث:

R/BNP: Revenus des branches non productives

مداخيل الفروع غير الإنتاجية = فائض الاستغلال الخام للفروع غير الإنتاجية + تعويضات الأجراء في الفروع غير الإنتاجية + ضرائب مرتبطة بالإنتاج صافية من الإعانات للفروع غير الإنتاجية

$$R/BNP = EBE_{BNP} + RS_{BNP} + ILP_{BNP} - SUB_{BNP}$$

2- عمليات التوزيع:

إن عملية الإنتاج من شأنها أن تنشئ سلعا وخدمات وتحقق قيمة مضافة، هذه القيمة توزع بين المنتجين في شكل أجور، فوائد ...الخ، هذا التوزيع للقيمة المضافة يولد مجموعة من العمليات تسمى **عمليات التوزيع**.

تظهر عمليات التوزيع كيفية دوران المداخيل بين مختلف الأعوان الاقتصادية وبواسطة هذه العمليات يتم توزيع القيمة المضافة التي تم خلقها في الإنتاج، ومن بين عمليات التوزيع ما يلي:

أ- إعانات الاستغلال (Sub) **Subvention d'exploitation**: هي مدفوعات الحكومة للمنتجين من اجل تعويض خسائرهم المتوقعة نتيجة تطبيق سياسة معينة من طرف الدولة، كسياسة تطبيق الأسعار الجبرية على بعض السلع الضرورية من طرف الحكومة أو كسياسة تشجيع بعض الفروع الإنتاجية.

ب- تعويضات الأجراء (RS) **Rémunérations des salariés**: هي كل المدفوعات العينية والنقدية المدفوعة من قبل المستخدمين للعمال وتشمل الرواتب و الأجور، الاشتراكات الفعلية المدفوعة من قبل المستخدمين للضمان الاجتماعي، وكذلك المساهمات الاجتماعية الصورية المقدمة مباشرة للعمال مثل: المخيمات الصيفية لصالح العمال وأبنائهم .. الخ، بالإضافة إلى كافة العلاوات مثل العمل الإضافي.

ج- الضرائب المرتبطة بالإنتاج (ILP) **Impots liés a la production**: وهي الضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل فروع الإنتاج على أنشطتها الإنتاجية (تدفعها القطاعات الإنتاجية **S.Q.S** و **M.E.I**)، ومنها الرسم على القيمة المضافة وجميع الرسوم والحقوق التي تفرضها الدولة على الواردات عند عبورها مصلحة الجمارك، الضرائب غير المباشرة عبارة عن اقتطاعات إجبارية تفرضها الإدارات العمومية على الأعوان الاقتصادية نتيجة عمليات الإنتاج واستعمال عوامل الإنتاج.

د- فائض الاستغلال الخام (EBE) **Excédent brut d'exploitation**: يمثل نظريا ربح المنتج باعتباره يعبر عن الجزء المتبقي من القيمة المضافة خلال الفترة الإنتاجية، وذلك بعد اقتطاع أجور العمال والضرائب غير المباشرة التي تمنح للدولة، مضافا إليها الإعانات المقدمة لأجل الإنتاج، ويعبر عنه محاسبيا من خلال العلاقة التالية:

فائض الاستغلال الخام = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال – تعويضات الأجراء – الضرائب المرتبطة بالإنتاج

$$EBE = VAB + Sub - RS - ILP$$

كما يمكن أن نعرف **الفائض الصافي للاستغلال** كما يلي:

فائض الاستغلال الصافي = فائض الاستغلال الخام – الاهتلاكات

$$ENE = EBE - Am$$

هـ- مداخيل الملكية والمؤسسة **Revenus de la propriété et de l'entreprise**: وتتضمن **مداخيل الملكية** فوائد الديون التي يتحصل عليها الدائنون، عوائد الأسهم، حقوق الإيجار، حقوق التأليف، براءات الاختراع، رخص التصنيع ...الخ.

أما **مداخيل المؤسسة** تتمثل في الفرق بين فائض الاستغلال ومداخيل الملكية المدفوعة من قبل المؤسسة (في حالة المؤسسة لها مداخيل ملكية يكون الفرق بين فائض الاستغلال ومداخيل الملكية التي تعود إلى المؤسسة من جهة ومداخيل الملكية التي يجب على المؤسسة دفعها).

و– التحويلات الجارية (TF) **Transferts courants**: تتمثل في مساهمة الجزائر في المنظمات الدولية أو الاعانات المقدمة من قبل هذه الاخيرة الى الجزائر (تحويلات دولية عمومية)، أو تحويلات العائلات أو العمال المهاجرين الى ذويهم بالجزائر (تحويلات دولية خاصة).

مما سبق نرى أن أساس التوزيع هو الانتاج، ولهذا فان هناك علاقة بين الانتاج والتوزيع، هذه العلاقة يمكن تجسيدها من خلال حساب الانتاج الداخلي الخام من وجهة نظر المداخيل:

$$EBE = VAB + Sub - RS - ILP$$
$$VAB = EBE + RS + ILP - Sub$$
$$\rightarrow \quad La\ PIB = EBE + RS + ILP - Sub$$

انطلاقا من الإنتاج الداخلي الخام يمكن تحديد معادلة **الإنتاج الداخلي الصافي** (La production intérieure net **PIN**):

الإنتاج الداخلي الصافي = الإنتاج الداخلي الخام – الاهتلاكات

$$PIN = PIB - Am$$
$$\rightarrow \quad PIN = ENE + RS + ILP - Sub$$

يعرف **الإنتاج الداخلي الصافي** على أنه **الدخل الداخلي** (Revenu intérieure **RI**): الدخل الداخلي يمثل المجموع الصافي للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما خلال فترة محددة عادة سنة وهو بذلك يمثل الإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق.

الدخل الداخلي هو المجمع الذي يبين كيفية التوزيع الأولي للدخل المتحصل عليه من عملية الإنتاج، وهو يبين حجم المداخيل التي حققتها الأعوان الاقتصادية المنتجة التي تنشط داخل البلد مهما كانت جنسيتها (RI = PIN).

$$\rightarrow \quad PIN = RI = ENE + RS + ILP - Sub$$

إن **الدخل الداخلي** يتوقف عند حدود القطر الاقتصادي للبلد فقط ولكن عادة ما نجد لبلد ما مؤسسات وطنية تمارس نشاطها خارج القطر الاقتصادي والعكس صحيح (مؤسسات أجنبية تمارس نشاطها داخل البلد) ومهم جدا أن نعرف مساهمة هذه المؤسسات، ولهذا يلجا إلى **مجمع آخر يسمى: الدخل الوطني** (Revenu National **RN**) من أجل حساب المداخيل التي حققتها الأعوان الاقتصادية الوطنية.

الدخل الوطني = الدخل الداخلي + رصيد تعويضات الأجراء من وإلى الخارج + رصيد دخل الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج

$$RN = RI + SRS + SRPE$$

ملاحظة:

عند إضافة التحويلات الجارية **للدخل الوطني** نحصل على مجمع جديد هو **الدخل الوطني المتاح** (Revenu National **D**isponible).

حيث:

الدخل الوطني المتاح = الدخل الوطني + التحويلات الجارية

RND = RN + TF

كما سبق وإن تطرقنا بأن حقل الإنتاج في SCEA ضيق بالمقارنة مع حقل الإنتاج في نظام المحاسبة الوطنية التابع للأمم المتحدة، وهذا يعني أن هناك قطاعات وفروع كثيرة أهملت من حساب الدخل الوطني، وهذا ما يجعل المقارنة مع المجمعات الدولية غير ممكنة، ومن اجل ذلك (المقارنة) نلجأ إلى مجمع آخر هو: **الدخل الوطني النقدي** (**RNM**) (**R**evenu **N**ational **M**onétaire)

الدخل الوطني النقدي = الدخل الوطني + مداخيل الفروع غير الإنتاجية – الإيجارات

RNM = RN + R/BNP - Loyers

ملاحظة:

عند إضافة التحويلات الجارية إلى **الدخل الوطني النقدي** نحصل على مجمع جديد آخر هـو:

الدخل الوطني النقدي المتاح (**RNMD**) (**R**evenu **N**ational **M**onétaire **D**isponible).

حيث:

الدخل الوطني النقدي المتاح = الدخل الوطني النقدي + التحويلات الجارية

RNMD = RNM + TF

سلسة تمارين تطبيقية في مقياس المحاسبة الوطنية

التمرين 1: ليكن لديك الجدول التالي:

	T_0		T_1	
	Q_0	P_0	Q_1	P_1
المنتج 1	5	2	6	3
المنتج 2	4	1,5	5	2
المنتج 3	7	3	6	3,5

المطلوب: أحسب المؤشرات الثلاثة (مؤشر القيمة، مؤشر الحجم ومؤشر السعر) لكل منتج ؟.

التمرين 2: قيمة الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2010 في الجزائر مقومة بالأسعار الجارية لسنة 2010 تساوي 47592 مليون دج، نفس المجمع لسنة 2012 بالأسعار الجارية لنفس السنة (2012) 92969 مليون دج.

- أحسب نسبة ارتفاع الإنتاج الداخلي بالقيمة بين 2010 – 2012.
- إذا علمت أن الإنتاج الداخلي لسنة 2012 بأسعار سنة 2010 يقدر بـ 85509 مليون دج، أحسب نمو الإنتاج الداخلي بالحجم.
- أحسب التغيرات الحاصلة في السعر بين سنتي 2010 و 2012.

التمرين 3: نفترض أن اقتصاد ما يضم ثلاث قطاعات إنتاجية حيث قامت خلال سنة معينة بما يلي:

القطاع الأول أنتج 1200 وحدة بسعر 1000 وحدة نقدية للوحدة الواحدة، أما القطاع الثاني فقد أنتج 600 وحدة بسعر 4000 و.ن للوحدة الواحدة، أما القطاع الثالث فقد أنتج 150 وحدة بسعر 20000 و.ن للوحدة الواحدة.

فإذا علمت أن القطاع الأول قد استخدم 20 وحدة من إنتاجه و 30 وحدة من إنتاج القطاع الثاني و 10 وحدات من إنتاج القطاع الثالث، بينما استخدم القطاع الثاني 350 وحدة من إنتاج القطاع الأول و 30 وحدة من إنتاج القطاع الثالث، أما القطاع الثالث فقد اقتصر استخدامه على 250 وحدة من إنتاج القطاع الثاني.

المطلوب: – أحسب الإنتاج الخام PB لكل قطاع.

– أحسب القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع، ثم أحسب الإنتاج الكلي الخام (La PTB).

التمرين 4: لتكن لدينا المعلومات التالية حول اقتصاد ما: مجموع الموارد مليون وحدة نقدية، استهلاك الفروع غير الإنتاجية 400000 و.ن، التراكم الخام 200000 و.ن، تغير المخزون 50000 و.ن، الصادرات 100000 و.ن، عجز الميزان التجاري 100000 و.ن.

المطلوب:

- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن.
- حساب الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق.

التمرين 5: ليكن لدينا المعلومات التالية لاقتصاد يطبق نظام SCEA :

مجموع الموارد 200000 و.ن، يمثل منها الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق 70%، الرسم على القيمة المضافة 2000، الحقوق والرسوم الجمركية 3500، اهتلاكات الفروع غير الإنتاجية 2900، القيمة المضافة الخامة 45000، تغير المخزون 16250 ويشكل 25% من مجموع التراكم الخام، استهلاك الفروع الغير إنتاجية 10000، الإيجارات 750، فائض الاستغلال الصافي للفروع غير إنتاجية 933، تعويضات الأجراء في الفروع غير إنتاجية 13000، ضرائب مرتبطة بالإنتاج صافية من الإعانات للفروع غير إنتاجية 3370 و.ن .

المطلوب:

– إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات، ثم حساب الإنتاج الداخلي الخام La PIB، والناتج الداخلي الخام Le PIB

التمرين 6: ليكن لديك المعلومات التالية والمتعلقة بالجزائر لسنتي 1995 و 1996:

البيـانات	1995	1996
القيم المضافة الخامة VAB	1566.5	2039.2
الرسوم على القيمة المضافة TVA	100.4	212.3
الحقوق والرسوم الجمركية DT/M	74.5	.....
الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق La PIB pm	.....	2251.5
الاستهلاكات الإنتاجية CP	.....	1139.2
الاستهلاك النهائي للعائلات CF me	1100.7	1319.2
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية CF ap	85.9	101.6
الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية CF if	4.9	6
التراكم الخام للأصول الثابتة ABFF	541.8	.....
التغير في المخزون VS	91.2	5.2
الصادرات X	533	793.3
الواردات M	616.1	.....
مجموع موارد الوطن من السلع والخدمات	**3234.7**	**4004**

المطلوب :

I–/ – احسب كل من:

- الإنتاج الداخلي الخام لسنة 95 بسعر السوق وبطريقتي الإنتاج والإنفاق.
- الاستهلاك الوسيط لسنة 95.
- الإنتاج الكلي الخام لسنة 95 بسعر الإنتاج وبسعر السوق.
- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات لسنة 95.

II –/ – احسب كل من:

- الحقوق والرسوم الجمركية لسنة 96 .
- مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة لسنة 96 وكذا قيمة الواردات .
- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات لسنة 96 .

III –/ – إذا علمت أن: الإنتاج الداخلي الخام لسنة 96 بالأسعار الثابتة لسنة 95 يساوي 1900 م دج.

فاحسب كل من مؤشر القيمة Iva، الحجم Ivo، السعر IPr .

التمرين 7: إليك المعطيات التالية لاقتصاد افتراضي يطبق نظام SCEA:

رصيد تعويضات الأجراء من و إلى الخارج 318614 و.ن، تعويضات الأجراء بما فيها 45 % للفروع الإنتاجية بقيمة 71550 و.ن، الإيجارات 1500 و.ن، رصيد دخل الملكية والمؤسسة من و إلى الخارج 1058.6 و.ن، ضرائب مرتبطة بالإنتاج صافية من الإعانات 21175 و.ن منها 26 % للفروع المنتجة، فائض الاستغلال الخام للفروع الإنتاجية 35800 و.ن، فائض الاستغلال الخام للفروع غير الإنتاجية 1867 و.ن، اهتلاكات الفروع الإنتاجية 5800 و.ن .

المطلوب: حساب الدخل الوطني النقدي (RNM).

التمرين 8: ليكن لدينا المعلومات التالية لاقتصاد يطبق نظام SCEA :

استخدامات الوطن من السلع والخدمات الإنتاجية 400000 و.ن وتمثل الواردات نسبة 20% من مجموع الموارد للوطن، يمثل الإنتاج الداخلي الخام بسعر الإنتاج 40% من مجموع الموارد للوطن، الرسم على القيمة المضافة 30000 و.ن، الرسوم والحقوق الجمركية 10000 و.ن، يمثل التراكم الخام للأصول الثابتة 25% من مجموع الاستخدامات للوطن، بلغ عجز الميزان التجاري 20000 و.ن، استهلاك الفروع غير المنتجة يساوي ثلث استهلاك الفروع المنتجة، قدرت تعويضات الأجراء بـ 150000 و.ن ثلثها للفروع غير المنتجة، تم تحصيل ضرائب مرتبطة بالإنتاج بـ 100000 و.ن منها 75000 و.ن من طرف الفروع المنتجة، لا توجد أسعار مدعمة (Sub=0)، الإيجارات معدومة (Loyers=0)، الفائض الصافي للاستغلال للفروع المنتجة 20000 و.ن، الفائض الخام للاستغلال للفروع غير المنتجة 10000 و.ن، الاهتلاك 5000 و.ن.

المطلوب:

- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات.
- حساب الإنتاج الداخلي الخام La PIB بسعر السوق بالطرق الثلاث.
- حساب الناتج الداخلي الخام Le PIB.

التمرين 9: ليكن لديك المعلومات التالية حول اقتصاد ما يتكون من ثلاث قطاعات وشبه قطاع:

القيمة المضافة الخامة VAB لقطاع الشركات 6675 و.ن، في حين دفع 1425 و.ن كضرائب مرتبطة بالإنتاج لقطاع الإدارة العمومية، وبالمقابل تلقى من هذه الأخيرة إعانات استغلال Sub قدرها 375 و.ن، أما فائض الاستغلال الصافي لقطاع الشركات 975 ENE و.ن. بلغ استهلاك هذا الاقتصاد 3562.5 و.ن أربعة أعشاره يتم في القطاع الإنتاجي، بلغت تعويضات الأجراء 7312.5 RS و.ن ثلثاها من قبل القطاع الإنتاجي، التراكم الخام المحقق في القطاع الإنتاجي قدر بـ 4297.5 و.ن ثلثه عبارة عن تغير المخزون، الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات 375 DT/M و.ن، الرسم على القيمة المضافة 225 TVA و.ن، رصيد تعويضات الأجراء من و إلى الخارج 1597.5 SRS و.ن، تحويلات جارية 2262.75 و.ن، فائض الميزان التجاري 840 و.ن، رصيد دخل الملكية و المؤسسة من و إلى الخارج SRPE (956.25– و.ن)، الواردات 750 و.ن، اهتلاكات الفروع الإنتاجية Am_{BP} 375 و.ن .

المطلوب:

- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات.
- حساب الإنتاج الداخلي الخام La PIB بالطرق الممكنة.
- حساب الدخل الوطني المتاح RND .

التمرين 10: ليكن لدينا المعلومات التالية لاقتصاد يطبق نظام SCEA :

استخدامات الوطن من السلع والخدمات 350000 و.ن الواردات 65000 و.ن فائض الميزان التجاري 65000 و.ن القيمة المضافة الخامة 180000 و.ن تغير المخزون 25000 و.ن وهو يشكل ثلث التراكم الخام، صافي الضرائب المرتبطة بالإنتاج 20000 و.ن إعانات الاستغلال 10000 و.ن الاستهلاك النهائي 60000 و.ن الفائض الخام للاستغلال 90000 و.ن الرسم على القيمة المضافة 15000 و.ن الرسوم والحقوق الجمركية 5000 و.ن تعويضات الأجراء 90000 و.ن تحويلات جارية من الخارج 1000 و.ن الدخل الوطني النقدي 248000 و.ن إيجارات 2000 و.ن الاهتلاك 45000 و.ن رصيد تعويضات الأجراء من الخارج 10000 و.ن رصيد دخل الملكية والمؤسسة إلى الخارج (5000–) و.ن.

المطلوب:

- حساب الإنتاج الداخلي الخام La PIB بالطرق الثلاث (الإنتاج، المداخيل والإنفاق) .
- حساب الناتج الداخلي الخام Le PIB .
- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات.

بالتوفيق للجميع .....أ. المقياس ..... د/بالي حمزة